

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا

THE CURRENT ROLE OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS IN SERVING THE DEVELOPMENT IN LIBYA

د. بوبكر فرج شريعة¹

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام و في ليبيا بشكل خاص، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية. إن هذه الدراسة استندت على مراجعة الأدب المحاسبي السابق، وتم تعزيزها ببعض الوسائل الأخرى والتي اشتملت على دراسة بعض التقارير الدورية لبعض الجهات الرقابية في الدولة كديوان المحاسبة والهيئة العامة للتوثيق والإحصاء. ولقد تم استخدام نظرية العولمة كأحدى نظريات التنمية الاقتصادية وذلك لتفسير ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص. أوضحت هذه الدراسة إن استخدام المعلومات المحاسبية تم تحديده وفقاً للتغيرات السياسية التي تمت في تركيب وعدد الهياكل الإدارية التي توالى على قطاعات الدولة المختلفة، مما ينفي الدور الأساسي للمحاسبة كنظام للمعلومات، ونتيجة لذلك، أصبح تأثير المعلومات المحاسبية على تشجيع التنمية الاقتصادية في ليبيا محدوداً.

Abstract

The purpose of this paper is to highlights the importance of accounting information in the economic development of developing countries, with a particular focus on the nation of Libya. It demonstrates that the use of accounting information to achieve economic development goals is determined largely by the political/ideological setting in which it is generated. The study is based on a literature review and archival research, reinforced by a qualitative case study comprised of interviews, attendance at meetings and a study of internal documents. The globalization as a Theories of economic development has been used to interpretive the results of the study. A study of The Libyan case as a developing country revealed that frequent politically driven changes in the structure and number of popular congresses and committees severely limited the use of accounting information, relegating it to a formal role. In consequence, accounting information had little effect on stimulating economic development in Libya.

¹ أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

1. المقدمة:

إن قطاع المعلومات في ليبيا، وكذلك في غيرها من البلدان النامية، يواجه مشاكل كبيرة، حيث يشكو صناع القرار من عدم حصولهم على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب علاوة على الزيادة المضطردة للحاجة لهذه المعلومات ويقولون، كما هو موضح لاحقا في هذه الورقة، أن هذه المعلومات لا تتوفر فيها الصفات الكمية والنوعية المطلوبة لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معدي هذه المعلومات يشكون أيضا من عملية تكرار طلب نفس المعلومات من قبل نفس الجهات و يقولون أن العديد من الوكالات والهيئات الحكومية تطلب مرارا وتكرارا الحصول على نفس معلومات، هذا بالإضافة إلى مشكلة عدم التعرف بشكل جيد على نوع المعلومات المطلوبة ولا مستخدمي هذه المعلومات.

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في مساعدة احتياجات التنمية في ليبيا، حيث يمكن أن يكون للنظام المحاسبي الموحد الذي يستجيب للمؤثرات العالمية أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تطوير التنمية الاقتصادية والتقدم الحثيث في كافة المجالات الصناعية والخدمية وخاصة في ظل التطور الهائل في التكنولوجيا، ويعتقد أن إدارة التنمية سوف تكون أكبر منتج ومستهلك للمعلومات، وكذلك محفز أساسي لتحقيق التنمية الشاملة. إن الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو التعرف على الدور الحالي والمحتمل لنظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات التنمية في ليبيا ودراسة تأثير الثقافة على الاحتياجات المحاسبية، وذلك من خلال مناقشة معنى المعلومات وتحديد أهداف النظم المحاسبية في خدمة احتياجات ومتطلبات التنمية في ليبيا.

3. أهمية الدراسة

تلعب المعلومات المحاسبية دورا حيويا في الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من القرارات، وهذا ما يفسر أن المؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة تتفق جهدا كبيرا لتوفير المعلومات لأولئك المدراء (متخذي القرارات) وذلك نظرا لمسئوليتها عن توفير هذه المعلومات لاتخاذ هذه القرارات، وهناك تمييز مهم بين "المعلومات" و "البيانات"، حيث توصف المعلومات بأنها "البيانات ذات الصلة باتخاذ القرار، أما البيانات، فهي تحتاج إلى معالجة إضافية لكي تصبح معلومات مفيدة لمتخذي القرارات (McNeill, 1974). إن وجود بدائل يجعل المديرين في حاجة ماسة لتقييم هذه البدائل لاختيار البديل المناسب وان هذا لن يتأتى إلا بتوفر المعلومات المناسبة في هذا الخصوص، و قد تكون المعلومات

(البيانات ذات الصلة) لقرار واحد غير ذات صلة بقرار آخر، وهذه إحدى المشاكل الرئيسية في مجال الأعمال وهي تحديد أي المعلومات التي ستكون مهمة لاتخاذ القرارات وبالتالي السعي إلى توفيرها عند الحاجة، وتتمثل المهمة الرئيسية للمعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب لمتخذي القرارات، حيث يتم توفير هذه المعلومات في شكل تقارير في فئتين رئيسيتين هما: البيانات المالية والتقارير الإدارية (Romney and Steinbart, 2003)، فالمحاسبة توفر معلومات حول الجوانب المالية للوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى تقديم بعض المعلومات غير المالية، وعلى الرغم من أن البعض يرى ضرورة أن تقدم المحاسبة أكثر من ذلك فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية، إلا أن الخدمة الأساسية لوظيفة المحاسبة كانت توفير المعلومات المالية، حيث يتم توفير هذه المعلومات لاستخدام جميع أولئك الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالأعمال مثل: المستثمرين، والإدارة، والموظفين، والحكومة.

4. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نظرية العولمة كأحدى نظريات التنمية الاقتصادية وذلك لتفسير ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية لتفسير الحالة الاقتصادية ودور الاتصالات وأهميتها في عالم العولمة وكذلك التقنية ومساهمتها في عولمة مهنة المحاسبة.

إن هذه الدراسة استندت على مراجعة الأدب المحاسبي السابق، وتم تعزيزها ببعض الوسائل الأخرى والتي اشتملت على دراسة بعض التقارير الدورية لبعض الجهات الرقابية في الدولة كديوان المحاسبة والهيئة العامة للتوثيق والإحصاء.

5. أهمية المعلومات المحاسبية، وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية

المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية، وبالتالي فإنها تتأثر بالظروف البيئية المحيطة في المجتمع الذي تعمل فيه، وتتطور تبعاً لتطوره، ويمكن وصف المحاسبة كفن ينطوي على تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات والتقارير المالية التي يتم إنجازها في مؤسسة بطريقة منطقية على أساس فرض ثبات وحدة النقد (Hoggett, Edwards et al., 2006)، حيث ينطوي على تفسير وتحليل النتائج، كما يمكن أيضاً أن توصف بأنها النشاط الذي يوفر المعلومات الكمية، ذات الخصائص المالية، للوحدات الاقتصادية اللازمة لأغراض اتخاذ القرارات، هذه المعلومات تساعد في المفاضلة بين البدائل والخيارات المتاحة

وكذلك بين الأساليب المقترحة للإنجاز والتنفيذ، أي أنها إحدى الوسائل الهامة لنقل المعلومات إلى وحدات اقتصادية محددة وإلى النشاط الاقتصادي بشكل عام (Belkaoui, 1985)، وبناء على ذلك، فإن للمحاسبة دور هام في تزويد جميع الفئات بالمعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، والتي تمثل مراحل أي عملية من عمليات التنمية في أي بلد.

وقد تبرز هنا عدة تساؤلات مثل، لماذا مسيرة التنمية في ليبيا تأتي في مرتبة متأخرة، إن إحدى أهم هذه التفسيرات هي أنه يمكن أن تعزى جذور هذه الظاهرة إلى العوامل غير الاقتصادية، مثل الثقافية والاجتماعية والسياسية، فحيث يشير البعض الآخر إلى عوامل اقتصادية مثل الانخفاض الهائل في معدل تراكم رأس المال، وعدم تطور أساليب الإنتاج، و بعض الصعوبات الأخرى التي وضعت الحواجز أمام التقدم الاقتصادي في البلدان النامية، ومن هذه التفسيرات، يمكن استخلاص الأسباب الرئيسية لظاهرة التخلف لتشمل (Bait El-Mal, 1990a):

- المناخ الحار وندرة الموارد الطبيعية؛
- البيئة الاجتماعية التقليدية وفشلها في التقدم؛
- مرحلة الاستعمار وما بعده؛
- العقبات التي تعترض التقدم الاقتصادي، و
- التجارة الخارجية.

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية هي عملية التحول في الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا التحول يتطلب تغييراً جذرياً في تقنيات الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتناسب مع مرحلة التقدم)، والتحول إلى الوسط الثقافي الذي يتناسب مع هذه التقنيات، وتعتبر التنمية الاقتصادية عملية زيادة مستمرة و تنمية في قوى الإنتاج الاجتماعي (المادية والبشرية) وهذا يعني أن هناك حاجة للتغيير في علاقات الإنتاج لتتناسب مع هذا الوضع، إن الحاجة للتنمية الاقتصادية تصبح أمر ضروري وطبيعي للمجتمع، لذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني قد دخل مرحلة التطوير، وهذا ما يعني تكوين مقومات داخل المجتمع قادرة على التغلب على كل العقبات، ووضع الاقتصاد الوطني على طريق التنمية والتقدم.

ويمكن إجراء المفاضلة بين الاقتصاد الغربي ومفهوم الحضارة الغربية من خلال معرفة، ما إذا كان اكتساب بعض خصائص الحضارة الغربية، في هذه الحالة يمكن أن يحقق لنا ما تحقق في الاقتصاد

الغربي، دون الحصول على الحضارة الغربية، وهذا سوف يؤدي بالمجتمع ليصبح مجتمعا مستهلكا للسلع والخدمات الموجودة في المجتمع المتقدم وليس منتجا لها، و لكي تحقق التنمية الاقتصادية الأهداف المرجوة، يجب أن تتم الإجابة على الأسئلة التالية بشكل محدد وصریح:

- ما هو حجم الموارد المتاحة، وما هو مصدرها ودورها المتوقع في التنمية؟
- ما هي الوسائل المتاحة للتطبيق والأكثر ملائمة لهذه الموارد؟
- ما هي طبيعة المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد؟

إن فهم العلاقة المتبادلة بين احتياجات التنمية والمحاسبة والمعلومات والتخطيط في أي دولة نامية، من أجل تطوير اقتصادها، يحتاج إلى خطة للتنمية الاقتصادية، ووضع وتنفيذ تلك الخطط، وتقييم فعاليتها على نحو مستمر، وبالتالي فالمعلومات المحاسبية يجب أن تستجيب لاحتياجات التنمية الاقتصادية، وتقوم بمهمة تقديم وتقييم وتحسين المعلومات لاستخدامها في عملية صنع القرار من أجل تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.

6. دور المعلومات المحاسبية في التنمية الاقتصادية

إحدى أهم الانتقادات لنظم المعلومات المحاسبية في ليبيا هو عدم وجود بيانات ومعلومات وإحصاءات دقيقة، حيث أن ما هو متوفر لا يتم الحصول عليه في الوقت المحدد، والذي يفرض مسؤولية كبيرة في وقت لاحق على المحاسبين لتوفير المعلومات المحاسبية، وهو أمر مفيد لعملية صنع القرارات اللازمة للاقتصاد في ليبيا، من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، وقد يعاد النظر في المعلومات المحاسبية اللازمة للشروع في قرارات محددة وذلك حسب التغذية العكسية المتحصل عليها من متخذي القرارات. وتعتبر المعلومات المحاسبية في مجال التنمية الاقتصادية نتاج عملية منهجية، والتي تتضمن رصد آثار ونتائج التدفق النقدي، ونقل هذه المعلومات المحاسبية، ومن المسلم به الآن بأنها ضرورية للتنمية الاقتصادية في كل بلد (Bait El-Mal, 1990a)، فالمعلومات المحاسبية التي ينبغي أن يتم توفيرها لخدمة احتياجات التنمية في ليبيا يجب أن تتضمن خصائص معينة، حيث يجب أن يكون لديها ميزة الوضوح بحيث يفهما الكل حتى من الموظفين الغير محاسبين، ويجب أن تتوفر في الوقت المناسب وبشكل موثوق، ويجب أن تكون مناسبة لاحتياجات متخذي القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني، و يجب أن تكون قابلة للمقارنة بين الوحدات في جميع الأوقات ويمكن التمييز بينها وان تكون هناك امكانية للتحقق منها.

ليبيا كدولة نامية تحتاج إلى زيادة في الفائدة النسبية للمعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية بطريقة تضمن الخصائص السابقة، وبذلك يجب تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا لكي تتضمن استخدام السياسات المحاسبية الموحدة على مستوى القطاعات الرئيسية بطريقة من شأنها أن تسمح للنتائج التي يتم الحصول عليها أن تكون قابلة للمقارنة من جهة، وترتبط مع احتياجات المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، ويمكن أن يبدأ هذا من خلال إنشاء دليل واحد للمحاسبة واستثمارات البيانات المالية للشركات في الأنشطة المماثلة، مع المرونة التي تسمح بفهم القضايا المتصلة بكل قطاع من القطاعات المختلفة، فضلا عن تلبية أي تطورات جديدة، فالمعايير يجب أن يتم تطويرها لتقييم المشاريع الاستثمارية في كل من القطاعين العام والخاص للمساعدة في إصدار أحكام عادلة بشأن الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك هناك حاجة إلى صدور معايير محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي و كذلك بيانات الدخل تحتاج إلى تطوير لأن من أوجه القصور في القياس هو التعبير عن فعالية الأنشطة، فالقياسات المالية لا تغطي حاليا جميع الأنشطة و قد يكون هذا النقص نتيجة لعوامل عدة، من بينها الفرق بين الأسعار السائدة في الدولة والأسعار الفعلية لتقييم الأصول في هذا المجال، وقد أشار بعض الكتاب إلى أنه في حين أن انتظام المحاسبة كان منذ حوالي 500 سنة (منذ اختراع القيد المزوج و مسك الدفاتر)، إلا أن التطور في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يزال حديث نسبيا، وان كان التطور الذي حدث لها كان سريعا إلا انه لا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق المزيد في هذا المجال (Ralph, 1973)، و لذلك، سيكون هناك تأثير واضح على الممارسات المحاسبية حيث يتضمن القياس المحاسبي بالمقارنة مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة بدلا من أن تقتصر على الآثار المالية، وعلى الوحدة الاقتصادية أن تكون قادرة على تمثيل الدولة ككل، عند إقرار برنامج أو نشاط معين.

يجب إعادة النظر في النظام المالي للدولة من أجل التعامل مع التوجهات الحديثة في الإدارة المالية للدولة وخدمة التنمية الاقتصادية في ليبيا، بما في ذلك التقارير المرتبطة بنشاط الدولة، وقد تجلى ذلك في أن نظم التقارير المالية كأداة لتوصيل المعلومات في العديد من البلدان النامية غير كافية لأغراض الإدارة المالية، لأنها فشلت في تزويد صانعي السياسات بالمعلومات ذات الصلة على أساس منتظم وفي الوقت المناسب ، على الرغم من حقيقة أن نظام المعلومات لا يضمن في حد ذاته قرارات أفضل في مجال السياسات الاقتصادية والمالية، إلا انه يقلل من إمكانية صنع القرارات غير الفعالة من خلال توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لصانعي السياسة المالية.

يجب أن يكون هناك ارتباط بين المحاسبة والمحاسبة الحكومية للقطاعات المختلفة في إطار توفير الاحتياجات المركزية للتخطيط وتقييم الأداء، هذا ولقد جرت العادة أن المحاسبة في البلدان النامية مثل ليبيا وضعت على نحو أفضل في القطاع العام بالمقارنة بقطاع الأعمال، فقطاع الأعمال كان ولا يزال أصغر وأقل أهمية من الناحية الاقتصادية من القطاع العام في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودمج كل فروع المحاسبة سيكون مفيداً، "فالمحاسبة للتنمية الاقتصادية" ستتناول عدة مجالات بما في ذلك التخطيط من أجل التنمية على مستوى القطاع ومستويات الاقتصاد الكلي، وهو ما يؤدي إلى توليد رأس المال وتمويل التنمية، وبشأن هذا الفرع من المحاسبة، فلقد تم الاعتراف بالمحاسبة للتنمية الاقتصادية كأحد حقول المحاسبة المتخصصة التي قد تكون ذات صلة بالنمو الاقتصادي (Enthoven, 1973).

إن إنشاء مركز للمعلومات المحاسبية بحيث تشمل مجموعة من الفروع المرتبطة بالقطاعات الرئيسية في الدولة، مصنفة من خلال هذا المركز إلى عدد من الأشكال التي تلي احتياجات المستخدمين من المعلومات، وبطبيعة الحال فإن هذا المركز سوف يظهر إلى حيز الوجود بعد إنشاء وتحديث قاعدة البيانات المحاسبية، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة وإمكانية التفاوض والمرونة، وفي هذا المجال، سيكون من الضروري تحديد ما يلي: طبيعة الاحتياجات من المعلومات، والأهمية النسبية للمعلومات، ودراسة التكاليف والمنافع، والتعهد بتحليل وتصميم واختبار النظام، ومن ثم الارتقاء به (Davis, 1983).

على الرغم من الاعتراف بدور النظم المحاسبية في التخطيط وصنع القرار، فهي لم تلعب هذا الدور في ليبيا في الماضي وقد لا تلعبه حتى في المستقبل القريب، وذلك بسبب وجود القيود والعقبات التي تحول دون ذلك، ومن بين هذه القيود والعقبات ما يلي:

- صعوبة التنبؤ والسيطرة على الظروف غير المؤكدة، وذلك بسبب إرساء العديد من القواعد واللوائح دون إجراء دراسات الجدوى؛
- نقل الجزء الأكبر من ممارسة المراجعة إلى الهيئة العامة (ديوان المحاسبة)؛
- زيادة في مسؤولية المراجع الخارجي بدون زيادة مواكبة في سلطته المهنية؛
- انخفاض في مستوى الرعاية المخصصة لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية،
- عدم وجود الكفاءة وتطوير التعليم المحاسبي والبحث العلمي في هذا المجال.

7. المحاسبة والتخطيط الاقتصادي الوطني

حثت العديد من الحكومات في البلدان النامية على التخطيط لتطوير اقتصادياتها بدلا من ترك كل شيء للصدفة أو لقوى السوق، ويتحقق هذا من خلال خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام والتنمية في أي المجال من النشاط الحكومي، والمحاسبة لها دور هام تؤديه من خلال تزويد المخططين الاقتصاديين بالمعلومات المحاسبية من أجل تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية في الماضي، ولإجراء دراسات جدوى للمشاريع والخطط ورصد المشاريع الاقتصادية الجارية من أجل تسهيل السيطرة وتقيح الخطط.

8. نظرية التنمية الاقتصادية ودور المعلومات المحاسبية

إن النظريات البديلة للتنمية الاقتصادية قد ظهرت لتوضح الدور الوطني للنظم المحاسبية، حيث أن كل منها تستخدم حجج وفرضيات مختلفة، وأيضاً لكل منها نتائج مختلفة لأهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات، حيث أن النظريات الرئيسية للتنمية هي أربعة وتتمثل في التحديث، التبعية، الأنظمة العالمية والعولمة، وقد تميّزت بأنها تفسر النظرية الرئيسية وهي تُستخدم لتطوير وترجمة الجهود المنفذة، خصوصاً في الدول النامية، فنظرية التحديث هي نظرية تنمية دولية تعتبر أن قلة رأس المال التقني وقلة التنمية الصناعية في المجتمع هي السبب الرئيسي لنقص النمو أو التخلف الاقتصادي (Martinussen, 1997; Chase-Dunn, 2000; Reyes, 2001a)، أما نظرية التبعية فتفترض أن علاقات الإنتاج غير المرغوبة التي توجد بين البلدان هي نتيجة لهيمنة الاستعمارية (Muuka, 1997; Haque, 1999)، في حين أن نظرية الأنظمة العالمية تركز على وجهة نظر عالمية، وتهتم بالتغيير الاجتماعي والثقافي باعتباره كمساهم ضروري للتنمية الاقتصادية (Wallerstein, 1974; Wallerstein, 1979; Szymanski, 1982; Reyes, 2001b)، وأخيراً وليس آخراً نظرية العولمة تشير إلى مستوى أعظم من التكامل الذي يحدث بين المناطق المختلفة من العالم، وتصرح بأن هذا التكامل له تأثير مهم على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية من خلال تحسين الاتصال وانتشار التقنيات العالمية (Reyes, 2001a; Reyes, 2001b; Zineldin, 2002)، إن تبني المنظور النظري لنظرية العولمة يسمح لنا بتوضيح المفاهيم ووضعها في منظورها الاقتصادي والاجتماعي، و أيضاً تميز التوصيات من ناحية السياسات الاجتماعية .

في هذه الورقة، مصطلح أو تعبير "التنمية" تم فهمه بأنه شرط اجتماعي في الأمة، أي يعني أن يتم إشباع الحاجات الأساسية للسكان باستخدام العقلاني والمستمر للموارد الطبيعية وأنظمة التنمية، وهذا

الاستخدام يستند على التقنية التي تحترم الميراث الثقافي لسكان البلد، و يتضمن هذا التعريف العام للتنمية مواصفات الفئات الاجتماعية التي تتعامل مع منظمات الخدمات الأساسية مثل التعليم، الإسكان، الخدمات الصحية، والتغذية، ولكن قبل ذلك يجب أن يتم احترام ثقافتهم وتقاليدهم ضمن الإطار الاجتماعي للبلد.

ومن الناحية الاقتصادية، يُشير هذا التعريف، إلى أن يكون هناك فرص عمل لسكان أي بلد، لتوفير الحاجات الأساسية على الأقل ، وتحقيق نسبة جيدة من إعادة توزيع الثروة الوطنية، ومن الناحية السياسية، يؤكد هذا التعريف بأن الأنظمة الحكومية لها شرعية ليس فقط من الناحية القانونية، إنما أيضاً من ناحية تزويد أغلبية السكان بالمنافع الاجتماعية، فعلى الرغم من التركيز المعاصر في العديد من دوائر التنمية على تحسين قدرة النظم المحاسبية في الدول النامية، كمسألة تجريبية، فإننا نندش بقلة المعرفة حول العلاقة بين النظم المحاسبية والتنمية (Clark and Knowles, 2003; Graham and Neu, 2003)، فبمراجعة الأدب المحاسبي ونظريات التنمية، فإن ذلك يتم من خلال تفسير نظريات التنمية وبالتالي استنتاج قلة الاهتمام المُعطى إلى دراسة العلاقة بين النظم المحاسبية واحتياجات التنمية (Graham and Neu, 2003; Shareia, 2004)، وهذا النقص في الاهتمام بالمحاسبة أكد على أهمية النظر في الجوانب التي أهملتها نظريات التنمية الاقتصادية، وهذا هو جوهر البحث، حيث إن استخدام نظرية التنمية يهتم بتأثير الثقافة، الدين ، دور الدولة والنظم السياسية ومرحلة التنمية، والموارد و تاريخ ومكان البلد في العالم.

إن نظرية العولمة كأحد نظريات التنمية الاقتصادية ركزت على التفاعل بين الدول المتطورة و النامية، وهي طريقة مفيدة وملائمة لفهم بيانات تم جمعها من العمل الميداني، كما أنها تهتم بالعوامل الاجتماعية والثقافية، و بانتشار الاتصال العالمي والوحدة التقنية على المستوى العالمي، وذلك بالإضافة إلى التقنية المحاسبية (Enthoven, 1973; Barker, 1982; Mirghani, 1982; Belkaoui, 1994)، و كنتيجة لتأثير العولمة ، تبنّت العديد من الدول النامية الأنظمة المحاسبية الخاصة بالبلدان الغربية المتطورة ، بدون أن تأخذ في الاعتبار قدرة هذه الأنظمة على خلق المعلومات اللازمة للتخطيط الاقتصادي الوطني الفعّال (Mir and Rahaman, 2005; Shareia, 2005).

ففي اغلب الأحوال تم تبني الأنظمة المحاسبية الأمريكية. والأكثر كانت الأنظمة البريطانية حيث تميزها اللغة الانجليزية عن غيرها، وتوفير عروض لمؤهلات مهنية في البلدان الأجنبية والتبادل الثقافي

والمساعدة المباشرة من الأمريكان والبريطانيين، وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يُؤخَذَ في الاعتبار بأن هذه الأنظمة نشأت في بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية غريبه، وأنها ستحتاجُ لتعديل كبير لتلبية حاجات أي بلد من البلدان النامية (Briston, 1990)) ، ففي المركز الأول يفترض هذا النظام أن الشركات التي تم تمويلها من قبل حملة الأسهم للقطاع الخاص في سوق الأوراق المالية المحلي تقوم بتنفيذ معظم النشاط الاقتصادي، حيث أن معظم الاستثمار في شركات القطاع العام، له معايير تختلف عن المعايير الضرورية للتطور، ويمكن أيضاً أن يختلف النظام السياسي والاقتصادي اختلافاً كبيراً عما هو موجود في الولايات المتحدة، وبالتالي أهداف الإدارة الاقتصادية تكون مختلفة أيضاً تبعاً لهذا الاختلاف، أيضاً، خصوصية العالم العربي من حيث الدين، وما له من تأثير هام على التقارير المالية والاقتصادية، أخيراً، و مهما كانت طبيعة الاقتصاد، فعند التوسع في تطبيق المحاسبة يجب الأخذ في الاعتبار الأهداف الدينية والاقتصادية والسياسية المختلفة، و لكن الأهم من ذلك، يجب مراعاة أن المحاسبة ستكون لها مساهمة أقوى إذا تم توجيهها لتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والمراجعة الداخلية للحسابات، وكمقياس أداء، بدلاً من أن يكون هدفها مراجعة الحسابات الخارجية للأنشطة التي تم انجازها فعلاً، وذلك حتى يكون للمحاسبة دوراً حيوي في التنمية الاقتصادية وهو توفير المعلومات اللازمة لحاجات البلاد، حيث أن التخطيط الحكومي بدون معلومات محاسبية كافية وموثوق فيها هو تخطيط سيئ بدون ادني شك (Seidler, 1967)، فالمحاسبة تلعب دوراً هاماً في التخطيط الحكومي. و يحتاج المخطّون الاقتصاديون للمحاسبة لتوفير معلومات توضح اتجاهات التنمية الاقتصادية الماضية، وذلك للمساعدة في تنفيذ دراسات الجدوى لخطط المشاريع ولمراقبة مشاريع أخرى مستمرة و لتسهيل مراقبة ومراجعة الخطط، حيث أشار سيدلر بأنه مازال هناك نوع من عدم الإدراك لدور الأنظمة المحاسبية حيث قال:

أن هذا الإهمال [لأهمية المحاسبة في عملية التنمية الاقتصادية] أساسه شعور الاقتصاديين الذين يعملون في مجال التنمية الاقتصادية للقطاع العام فقط، ليس فقط لأنه يفترض بأن القطاع الخاص قادر على إرضاء حاجاته الخاصة في هذا المجال، و لكن أيضاً لإهمال الدور الشامل للمحاسبة في التأثير على عمليات التخطيط و التطوير الحكومي، وبالتالي فإن التخطيط الاقتصادي والسيطرة الوطنية يُعتبران من أهم الأنشطة في جدول أعمال أكثر الدول النامية، وحتى حكومات الدول المتقدمة التي تتبنى نظام اقتصاديات السوق تُمارس عادة قدر من الرقابة على اقتصادياتها من خلال سياسات نقدية ومالية. وبالتالي ، فإن الدول النامية تحتاج إلى نظام المحاسبة الذي يوفر المعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي للدولة ، والذي يوفر معلومات مفيدة تساعده في تخطيط التنمية الاقتصادية الوطنية (Mirghani, 1982)، حيث إن المعلومات الغير متوفرة أو غير الموثوق بها تحد من قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها الاقتصادية لان ذلك يعني اختيار نموذج تنمية ليس واقعياً بالنسبة للحالة الاقتصادية

الحالية ولقدرة البلاد على إنجاز خطتها (Mirghani, 1982)، و المعلومات المتقطعة أو المتناقضة يُمكنُ أن تُؤدِّي إلى خطة اقتصادية تُخدم بعض أقسام الاقتصاد دون غيرها، وذلك لتوفر المعلومات عن ذلك القطاع (Mirghani, 1982)، أي إن ندرة المعلومات حول اعتماد متبادل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، بنفس الطريقة، سيؤدِّي إلى خطة غير رشيدة للتنمية الاقتصادية، وكذلك الى عدم وجود معلومات عن "الندرة النسبية للموارد المتاحة من أجل التنمية" ، وإجراء تقييم دقيق للتقدم الذي تم انجازه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية (Mirghani, 1982).

9. المحاسبين والاقتصاديين والتنمية الاقتصادية

معظم البلدان النامية لديها عدد قليل جدا من المحاسبين والاقتصاديين القادرين على استغلال كامل الإمكانيات التي توفر المعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية، إن واضعي السياسات التي يمكن أن تؤثر على تطور المحاسبة هم أنفسهم في كثير من الأحيان لا يدركون ماذا يمكن أن تقدم المحاسبة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فهم مترددون في استخدام الكثير من مواردهم الشحيحة لتطوير النظم المحاسبية ذات الصلة، ومما يضاعف الفشل في إدراك أهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال حقيقة أن المحاسبين والاقتصاديين لا يدركون أن تخصصاتهم تغطي أرضية مشتركة، وبالتالي لا يوجد تعاون بينهم بشكل وثيق وكما يجب، وترتبط بشكل رئيسي أنشطة المؤسسة مع المحاسبين ، في حين يعتبر الاقتصاديين المخططيين للحكومة والقطاع العام، و في البلدان النامية، حيث الموارد أكثر ندرة بكثير مما هي عليه في البلدان المتقدمة، هناك حاجة ملحة للتعاون بين المحاسبين والاقتصاديين لتحديد الاحتياجات من المعلومات المطلوبة من المخططيين الاقتصاديين، وذلك من أجل بناء نظام محاسبي مناسب للبلاد.

إن مخططي الحكومة الاقتصاديين الذين عادة ما يكون من الاقتصاديين أو الإحصائيين، لا يبدو أنهم يدركون مدى الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه المحاسبة في عملية التخطيط الاقتصادي، سواء كمصدر للمعلومات للخطة وآلية التغذية المرتدة حول فعالية الخطط الاقتصادية الجارية، ومع ذلك، فإن المخططين الاقتصاديين لا يعتمدون، على الأقل في جزء منها، على المحاسبة الدقيقة في تقييم وصياغة ورصد الخطط الاقتصادية الوطنية، و في الواقع، فإن جمع البيانات المحاسبية الدقيقة بانتظام من مؤسسات القطاع الخاص والعام على حد سواء، غير مدركة لاحتمال أن المؤسسة ربما ستقدم المعلومات المحاسبية في مثل هذه الطريقة التي يمكن أن تخدم احتياجاتهم مباشرة، واحد هذا الاحتمالات هو إقرار خطط محاسبية موحدة، تتطلب مثل هذه الخطط من جميع المؤسسات التي تقع ضمن المعايير التي

وضعتها الحكومة على حد سواء بإمسك سجلاتها المالية والمحاسبية لإعداد بياناتها المالية المنشورة وفقا للقواعد الموحدة المنصوص عليها في الخطة، و احد أهداف الخطة في تيسير بناء الحسابات الجزئية من خلال تجميع حسابات موحدة للمؤسسات الفردية (Bait El-Mal, 1990a)، ومع ذلك، فإن تحقيق التوافق بين المحاسبة على المستوى الجزئي والكلي ليست سهلة أبدا، حتى عندما يكون هناك تجانس كبير داخل النظام المحاسبي للمؤسسة، فلقد أكد فريق ليبي مشترك عمل بين مؤسسات الدولة وكان المعني بإعداد بالحسابات القومية (Abusneina, 1993)، في مناقشة العلاقة بين المحاسبة المالية والنظرية الاقتصادية، و أكدوا أن الأولوية يجب أن تعطى للنظرية الاقتصادية حيث أنها تتعارض مع الممارسات المحاسبية بسبب عدم كفاية ممارسة إعداد التقارير المالية في مسائل مثل قياس الاستهلاك، وتعديل البيانات إلى التعامل مع التغيير في المستوى العام للأسعار وتحديد تكاليف الفرصة البديلة (في مقابل التكلفة التاريخية). هذا يقودنا إلى النظر في دور مهنة المحاسبة في ليبيا، والتي سيتم مناقشتها في القسم التالي.

10. مهنة المحاسبة في ليبيا

ليبيا، وكما تم تصنيفها حسب ما رأى هوفستيد كدولة عربية (Hofstede, 1984)، لديها مستويات عالية من الطاقة وعدم الاستقرار الأمر الذي اثر على مهنة المحاسبة على الرغم من أنها غير متطورة بالدرجة المطلوبة لتلبية احتياجات متخذي القرارات (El-Sharif, 1980; Bengharbia, 1989; Selway, 2000)، و هناك اعتقاد أن مهنة المحاسبة في ليبيا قد تأثرت بالأنظمة المحاسبية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة هي تمثل مجتمعات فردية مع مستويات منخفضة من عدم التأكد بينما ليبيا هي مجتمع جماعي حيث من المتوقع أن مستويات عدم التأكد تكون عالية، ولذلك، فإنه من المتوقع أن النظم المحاسبية في المؤسسات الليبية قد لا توفر المعلومات اللازمة والمطلوبة من قبل الحكومة على المستوى الاقتصادي الكلي.

حيث لا توجد سجلات توضح بالضبط كيف ومتى تم أول تأسيس لمهنة المحاسبة في ليبيا، فمنذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، تم تطوير مهنة المحاسبة الليبية بالتأثر الكبير بفعل عوامل عدة، مثل نظام التعليم، والتدريس من الأكاديميين للمحاسبة، وتأثير بعض الشركات العالمية، وخبرة شركات المحاسبة الدولية وإلى حد ما، على التغييرات السريعة في البيئة الليبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ولقد تسببت التأثيرات الغربية في أن تسلك مهنة المحاسبة الليبية نفس الدرب الذي سلكته نظيراتها في بريطانيا والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، لذلك، مقارنة مع مهنة المحاسبة الغربية،

والتي كانت موجودة منذ أكثر من قرن من الزمان، فالمحاسبة في ليبيا تعتبر حديثة نسبيا ونقابة المحاسبين القانونيين في ليبيا تعتبر جسم لا يزال في المهد حيث لم يتجاوز عمرها الأربعين عاما بعد وذلك منذ بدء نظام المحاسبة القانونية رسميا في عام 1973 بموجب القانون رقم 116 لسنة 1973 (Libya State, 1974)، بعد هذا التاريخ أصبحت المهنة أكثر رسمية، وعلاوة على ذلك، أصبحت المحاسبة من العلوم التي تدرس منذ عام 1957، عندما تم تأسيس كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية في ليبيا، حيث كانت الهيئات المهنية والجامعات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أهم مصادر التأثير، وتوفير التعليم والتدريب لطلبة المحاسبة الليبيين (Bakar and Russell, 2003)، ولقد كان هناك تفضيل واضح للولايات المتحدة من قبل العديد من الطلبة الليبيين لاستكمال دراستهم في الجامعات الأمريكية خلال سبعينيات القرن الماضي (Kilani, 1988)، وكانت الولايات المتحدة أيضا قوة اقتصادية ورائدة في الممارسة المحاسبية والتعليم المحاسبي، وكانت لليبيا علاقة جيدة مع الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين قد تأسست منذ قرابة الأربعين عاما كما ذكرنا إلا أنها، لم تفعل شيئا لبناء أي قاعدة نظرية للمحاسبة كمهنة في ليبيا ولم تنشئ لائحة لقواعد السلوك المهني الواجب إتباعها من قبل أعضاء المهنة (Bakar and Russell, 2003)، هذا يشير إلى أن النقابة فشلت في تنظيم نفسها والاعتراف بالتزامها تجاه المصلحة العامة والمجتمع، علاوة على ذلك، لم تحقق أهدافها الأخرى مثل تعزيز العديد من الأنشطة مثل البحوث والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، والتعليم المستمر والتدريب لتحسين وضع المهنة (Shareia, 1994)، كل هذه العوامل تشير إلى أن وضع مهنة المحاسبة في ليبيا ضعيف جدا.

وأيضا النقابة لم تحدد صيغة موحدة لتقرير مراجعة الحسابات كما انه لا يوجد متطلبات للفحص المهني، ويبنى هؤلاء المحاسبين ممارساتهم أساسا على ما تم دراسته في التعليم الجامعي (Kilani, 1988)، وبذلك نجد أن تعريف وأهداف مهنة المحاسبة في ليبيا هي نفسها تلك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Kilani, 1988)، ومع ذلك، فإن العوامل البيئية في ليبيا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، فهنة المحاسبة حاليا في ليبيا تضع نفسها في حدود إعداد التقارير المالية الخارجية والمراجعة الخارجية (Bait El-Mal, Smith et al., 1973; El-Sharif, 1978; Kilani, 1988; Bakar, 1998).

11. النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين

إن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، ليست الهيئة الوحيدة المسؤولة عن المحاسبة المهنية في ليبيا، هناك أيضا ديوان المحاسبة أو ما كان يعرف بجهاز المراجعة المالية ، حيث أن هذه الجهة كانت هي المسؤولة عن مراجعة القطاع العام في حين أن المحاسبين التابعين للنقابة والعاملين في المكاتب الخاصة هم المسئولين عن مراجعة القطاع الخاص، أيضا، في بعض الأحيان يتم الاستعانة بهم من قبل ديوان المحاسبة لمراجعة القوائم المالية للقطاع العام عندما لا تتوفر الإمكانيات لديوان المحاسبة لأداء هذا العمل من خلال المحاسبين المتوفرين لديه.

لقد تأسست نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين عام 1973 وفقا لقانون تنظيم مهنة المحاسبة الصادر عام 1973، حيث أوضح هذا القانون مؤهلات دخول الأعضاء في المهنة، وكذلك بين القانون أن مجلس النقابة هو المسئول عن تسجيل المحاسبين، والحفاظ على سجل للمحاسبين، وتحديد مؤهلات الأشخاص للتسجيل كمحاسبين قانونيين، وكذلك ضمان الالتزام بقواعد السلوك المهني والمسائل التأديبية، وشروط التأهل كمحاسب قانوني حسب ما تم إيضاحه في المادة 24 من القانون حيث نص على أن تتوفر فيمن يرغب أن يكون محاسبا قانونيا الشروط التالية:

- أن يكون مواطنا ليبيا؛
- أن يكون متحصل على الأقل على درجة البكالوريوس في المحاسبة؛
- أن يكون حسن الخلق؛
- أن يكون حسن السيرة والسلوك
- أن يستوفي أية متطلبات أخرى يتم إقرارها من المجلس النقابي (Libya State, 1974).

أيضا يتم الاعتراف بأية مؤهلات أخرى، مثل درجة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة من أي جامعة معترف بها في ليبيا، من قبل مجلس المحاسبين و أيضا يتم الاعتراف بشهادة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز أو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

ولغرض الحصول على قبول في الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين الليبيين، يجب أن يكون المتقدم حاصلًا على مدة ما بين ثلاث وخمس سنوات من التدريب العملي ذات الصلة بالمحاسبة، في احد مكاتب المحاسبة أو في أي منظمة في القطاع العام أو الصناعة والتجارة. و مع صدور قانون تنظيم مهنة

المحاسبة والمراجعة في ليبيا عام 1973، أصبح يطلق على جميع أعضاء المهنة مصطلح "محاسب قانوني معتمد".

ويتم إنجاز الممارسات المحاسبية إما من خلال تنظيم الهيئة العامة قانونا والتي تعطي المسؤولية عن تنفيذ ورصد وإنفاذ المعايير المحاسبية أو من خلال النهج الطوعي الذي يعتمد على التنظيم الذاتي للمهنة، فنظريا، كانت النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين هي الجهة المسؤولة عن وضع ومراقبة المعايير والممارسات المحاسبية في ليبيا (قانون مهنة المحاسبة رقم 116 لعام 1973)، ولكن عمليا لم تصدر هذه المعايير المحاسبية الليبية حتى الآن، وبالتالي فإن ما يحكم المهنة في ليبيا هو ما هو موجود من التشريعات مثل القانون التجاري أو غيره من اللوائح ذات العلاقة بالموضوع. وقد أدى ضعف الاتحاد العام للمحاسبين الليبيين إلى أن تكون المحاسبة القانونية في الواقع، منظمة من خلال ديوان المحاسبة.

12. التعليم المحاسبي في ليبيا

هيمنت مناهج المحاسبة الغربية (خاصة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة) على المحاسبة و التعليم المحاسبي في ليبيا، فنظام التعليم المحاسبي مثل أي تخصص، يتألف من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والمناهج الدراسية، والموارد (مكتبة، والحواسيب، ومرافق، والموارد المالية والابتكارات، والتكنولوجيا) التي ترتبط بشكل مثالي وكفاءة لتلبية الاحتياجات التعليمية لمجتمع معين (Bakar, 1998)، بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التعليم المحاسبي في حد ذاته جزء من نظام أوسع من التعليم في البلاد، ويتأثر بالنظام التعليمي العام ويؤثر أيضا على البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للبلد الذي يعمل فيه، وبناء على ذلك، ينبغي تصميم نظام التعليم بحيث يلبي الاحتياجات الوطنية الشاملة.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرات في نظام التعليم المحاسبي السائد من أجل خلق موقف يؤكد بأن هناك حاجة حيوية للتغيير في المناهج وأساليب التعليم المحاسبي بحيث تكون قادرة على استيفاء احتياجات التنمية والتعايش مع الظروف البيئية المحيطة، و أيضا، لا بد أن يكون نظام التعليم المحاسبي قادر على خلق المهارات وتطوير القدرات التقنية والتنظيمية، التي تحتاجها خطط التنمية، لكي تكفل بالنجاح، و يجب أن يكون هناك عدد كاف من الموظفين المهرة لأداء المهام الإدارية والتنظيمية، إن احد المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية، هي قلة توفر الكوادر الإدارية والمالية ترافقها انتقادات لسوء استخدام الموارد، وبالتالي سوء الإدارة في هذه البلدان (Mohidin, 1972).

فمن الواضح أن سياسات التعليم المحاسبي والبحث العلمي في هذا المجال، غير متوافقة مع متطلبات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية بشكل عام، وفي العالم العربي وليبيا، على وجه الخصوص، هذا التعارض بين متطلبات التنمية الاقتصادية و التعليم المحاسبي والبحث العلمي يرجع إلى أوجه القصور في دور المحاسبين والمعلمين وذلك لان دور هذه المهن هو أمر حاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وسرعة الاستجابة في وقت لاحق من قبل المحاسبة فيما يتعلق بتغير هيكل التعليم المتوقع في الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يلقي بالمسئولية على الجامعة لتطوير التعليم المحاسبي بما يخدم المجتمع. وأخيراً، فإن الهدف هو الاتصال بين الاقتصاد الوطني والتعليم المحاسبي والبحث العلمي بحيث يتم تطوير التعليم المحاسبي والبحث العلمي بدرجة تخدم احتياجات التنمية.

لقد أكدت دراسة أجريت في عام 1985 (Bait El-Mal, 1990b)، إن المشاكل الرئيسية للممارسة العلمية والتعليم المحاسبي في البلدان النامية، كانت إلى حد كبير بسبب التعليم المحاسبي، وقد تم تحديد أهم هذه المشاكل فيما يلي:

- نقص في المحاسبين المؤهلين على جميع المستويات وفي جميع المجالات المحاسبية؛
- عدم توفر الصفات الكمية والنوعية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذي القرارات.
- عدم استخدام المعلومات المحاسبية بالقدر المطلوب لأغراض الإدارة الداخلية؛
- عدم وجود معايير المراجعة الملائمة؛
- عدم وجود نظم للمحاسبة الوطنية؛
- عدم وجود المحاسبة الملائمة داخل سلطات الدولة والشركات العامة؛
- عدم وجود التشريعات المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة؛
- استخدام الوحدات الاقتصادية للمحاسبة في المقام الأول لمساعدتها في التهرب من دفع ضريبة الدخل؛
- تطبيق نظم محاسبية معدة لبيئات تختلف في ظروفها الاقتصادية والثقافية والسياسية
- عدم توافق المعايير التعليمية في تدريس موضوعات المحاسبة في الكليات والمعاهد؛
- نقص في كتب المحاسبة والمراجع الأخرى في الكليات والمعاهد،
- نقص في المحاضرين المؤهلين في الكليات والمعاهد.

من خلال ما سبق، يمكن أن ينظر إلى الدور الرئيسي لنظم المحاسبة بصفة عامة، والمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه النظم على وجه الخصوص، بأنه أمر مهم لأن التقدم في مجال إنتاج ونقل هذه المعلومات أصبح عنصراً حيوياً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، و ليبيا هي احد هذه البلدان التي تتوقع إنجاز التنمية الاقتصادية، وبالتالي من الضروري لها أن تركز اهتمامها لتطوير النظم المحاسبية التي تضمن توفير المعلومات المحاسبية المناسبة واللازمة لخطط التنمية الاقتصادية.

13. الخلاصة

هذه الورقة ركزت على كيف يمكن لنظم المعلومات المحاسبية تلبية الاحتياجات الضرورية لإدارة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، فبناءً على المناقشات السابقة، تم التحقيق في كلاً من، دور نظم المعلومات المحاسبية في التنمية الاقتصادية والتأثير الانعكاسي على هذا الدور في الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية والقانونية، إن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يدل على الاعتراف بأهمية وجود نظم المعلومات المحاسبية التي تنتج معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب وصالحة على المستوى العالمي، إن دور نظم الاتصالات للبلدان النامية ، مهم جدا منذ أن عملت تلك الدول في البيئة العالمية التي يتحتم فيها تأثير تقنيات الغرب على الظروف الوطنية المحلية.

لقد تعاملت هذه الورقة مع دور النظم المحاسبية في الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، وقد تم ذلك في السياق الليبي من خلال دراسة الدور الذي لعبته البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من النظم المحاسبية في الجهات المختلفة إلى السلطات الحكومية.

وقد لا تعكس هذه الدراسة وجهة نظر كامل السكان، لكن التشابه بين القطاع العام في الدول النامية، عموماً، وفي ليبيا، بشكل خاص، والمتعلق بالأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعنية، يجعل النتائج مفيدة وتدعم الأدب المحاسبي، و لذلك فإن المثال الليبي، على الرغم من انه يؤكد دراسات أخرى ويقدم معلومات قيمة، فهو دراسة لحالة واحدة فقط، وبالتالي يجب الحرص عند تطبيق هذه النتائج في بلدان نامية أخرى.

القيد الآخر للدراسة، يتعلق باستخدام نظرية العولمة كإطار لهذه الدراسة، وبالتالي فإن استخدام أي نظرية أخرى أو مدخل آخر يُمكن أن ينتج عنه تفسيرات مختلفة من البيانات، مما يؤدي إلى ظهور نتائج أخرى.

إن ملاحظات ومقترحات هذه الدراسة يُمكن أن تُستعمل لإجراء دراسات أخرى على باقي البلدان النامية والتي لها نفس الظروف، أما بتكرار هذه الدراسة في هذه البلدان أو بتبني طرق منهجية مختلفة.

قد تعمل الدراسة على توفير مفاهيم مختلفة عن دور أنظمة المحاسبة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، وقد تعمل البحوث الأخرى على اكتشاف مدى مفهوم دور المحاسبة في اتخاذ القرارات في المنظمات في ليبيا، وبالرغم من أن الدراسة عرّضت أهمية دور أنظمة المحاسبة، فإنه لا يزال هناك حاجة لبحوث أخرى لإلقاء الضوء على دور وتأثير نظم المحاسبة العالمية على المحاسبة في البيئة الداخلية، وهذه التأثيرات قد تتضمن فهم كيفية وضع المجتمع وتعلقه بدور نظم المحاسبة، مثال ذلك الدين، النظام السياسي، وضع مهنة المحاسبة، واهتمام الحكومة بتغيير التشريعات .

إنّ التحدي الذي تواجهه الدول النامية، (مثل ليبيا)، في تطوير واستعمال أنظمة المعلومات هو الاعتقاد السائد بأن استخدام الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تلبية الاحتياجات المطلوبة دون الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية للبيئة المحاسبية، و هذا يعتبر تحدي ضخم، يستحقّ الجهد المشترك من السلطات الحكومية، والمُمتنّين لمهنة المحاسبة، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية والأكاديميين وذلك لكي يصبح للمحاسبة دور فعال في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد.

المراجع

- Abusneina, M. (1993). Use the Libyan Economics Sources to Build the Future. Benghazi, National Academy of Scientific Research.
- Bait El-Mal, M., C. H. Smith, et al. (1973). "The Development of Accounting in Libya." The International Journal of Accounting ,Education and Research 8(2): 83-101.
- Bait El-Mal, M. A. (1990a). "The Significance and Advancement of Accounting Information for Economic Development." Journal of Economic Research 2(2): 25-36.
- Bait El-Mal, M. A. (1990b). "Survey and Evaluation of the Accounting Principles Applied in Libya." Journal of Economic Research, National Academy of Scientific Research: The Economic Research Centre, Benghazi 2(1): 14-26.
- Bakar, M. (1998). Accounting and the Developments Economic Development of Oil and Gas in Libya .Department of Accounting. Dundee, University of Dundee, Scotland. Unpublished PhD Thesis.
- Bakar, M. and A. Russell (2003). The development of Accounting Education and Practice in Libya. Research in Accounting in Emerging Economies. R. S. O. Wallace, J .M. Samuels, R. J. Briston and S. M. Saudagaran. Oxford, Elsevier Science 5: 197-236.
- Barker, P. (1982). The Development of Libyan Industry in Libya Since Independence: Economic and Political Development. Kent, Croom Helm.
- Belkaoui, A. (1985). International accounting: issues and solutions. Westport, Conn., Quorum Books.
- Belkaoui, A. (1994). Accounting in the Developing Countries. Westport, Conn., Quorum Books.

- Bengharbia, S. (1989). "Auditing and profession ethics in Libya." Journal of Economic Research ,National Institute for Scientific Research: The Economic Research Center, Benghazi 1(1): 117-126.
- Briston, R. J. (1990). Accounting in Developing Countries: Indonesia and the Solomon Islands as Case Studies for Regional Cooperation. Research in Third World Accounting. R. S. O. Wallace, J. M. Samuels and R. J. Briston. London, JAI 1: 195-216.
- Chase-Dunn, C. (2000). The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study (1975). From Modernisation to Globalisation: Perspectives on Development and Social Change J. T. Roberts and A. Hite. Oxford, Blackwell: 210-228.
- Clark, T. and L. L. Knowles (2003). "Global Myopia: Globalisation Theory in International Business " Journal of International Management 9: 361-372.
- Davis, W. S. (1983). Systems Analysis and Design. Addison, Wesley Publishing
- El-Sharif, Y. (1978). An empirical investigation of Libyan professional accounting services. Department of Accounting. Columbia, University of Missouri. Unpublished PhD thesis.
- El-Sharif, Y. (1980). "An Empirical Investigation of Libyan Professional Accounting Services" Dirasat in Economics and Business XVI (1, 2): 3-11.
- Enthoven, A. J. H. (1973). Accountancy and Economic Development Policy. Amsterdam, North-Holland.
- Graham, C. and D. Neu (2003). "Accounting for Globalisation." Accounting Forum 27(4): 449-471.
- Haque, M. S. (1999). Restructuring Development Theories and Policies, A Critical Study New York, State University of New York Press, Albany.
- Hofstede, G. (1984). Culture's consequences: international differences in work-related values Beverly Hills Sage.

- Hoggett, J. R., L. Edwards, et al. (2006). Accounting. Milton, Qld, Wiley.
- Kilani, A. K. (1988). The Evolution and Status of Accounting in Libya. Department of Accounting .Hull, University of Hull. Unpublished PhD thesis.
- Libya State (1974). The Official Gazette, Law No.116 of 1973 to Organise the Accounting Profession in Libya: 251-268.
- Martinussen, J. (1997). State, society, and market: a guide to competing theories of development London, Atlantic Highlands.
- McNeill, I. E. (1974). Financial Accounting: A Decision Information System. California Goodyear.
- Mir, M. Z. and A. S. Rahaman (2005). "The adoption of international accounting standards in Bangladesh, An exploration of rationale and process" Accounting, Auditing & Accountability Journal 18(6): 816-841.
- Mirghani, M. (1982). "Framework for a Linkage between Microaccounting and Macroaccounting for the Purposes of Development Planning in Developing Countries." International Journal of Accounting. 18(1): 57-68.
- Mohidin, A. (1972). Development and Economic Planning. Beirut, Dar Alnahtha Alarabia.
- Muuka, G. N. (1997). "Wrong-footing MNCs and local manufacturing: Zambia's 1992-1994 structural adjustment program." International Business Review 6(6): 667-687.
- Ralph, E. W. (1973). Accounting and Society. New York, John Wiley.
- Reyes, G. E. (2001a). "Four main Theories of Development: Modernization, Dependency, World -Systems, and Globalisation " NOMADAS 4: 1-12.
- Reyes, G. E(2001) .b). "Theory of Globalisation: Fundamental Basis " Sincronia Spring 1-5.
- Romney, M. B. and P. J. Steinbart (2003). Accounting information systems. New Jersey, Prentice Hall.

- Seidler, L. J. (1967). The function of accounting in economic development: Turkey as a case study. New York, Praeger.
- Selway, M. (2000). "Over the hump." Accountancy 125(1280): 68-69.
- Shareia, B. (1994). Responsibility of the External Auditor in Libya, an Empirical Study Accounting Benghazi, University of Garyounis, Libya. Unpublished Masters Thesis: 126.
- Shareia, B. (2004). The Role of Accounting Systems in Developing Countries: A Case Study of Libya. Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective Conference, Brisbane, Queensland University of Technology.
- Shareia, B. (2005). The Role and Objectives of Accounting Systems in Libya: The Status of the Industry Secretariat. Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective Conference, Jakarta, Trisakti University.
- Szymanski, A. (1982). The Socialist World-System. Socialist states in the world-system C. K. Chase-Dunn. Beverly Hills, Sage Publications: 57-84.
- Wallerstein, I. (1974). "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis " Comparative Studies in Society and History 1.415-387 :(4)6
- Wallerstein, I. (1979). The capitalist world-economy: essays London, Cambridge University Press.
- Zineldin, M. (2002). "Globalisation, Strategic Co-operation and Economic Integration among Islamic/Arabic Countries." Management Research News .61-35 :(4)25